

## 134154 - هل يجوزأخذ أجرة على تعليم العلم الشرعي؟

### السؤال

ينتقد صديقي الشيوخ ، والأئمة ؛ لأنهم يتلقون أجوراً ، كما أنه يدعى أنه ليس هناك دليل من القرآن والسنة على أن الصحابة كانوا يعطون أجوراً للأئمة ، والشيوخ ، لقياهم بالدعوة ، وعندما قلت له : إنه لزاماً على الأئمة بأسرها أن تدعم من يقومون بالدعوة ؛ لما يقضونه من وقت في القيام بهذا الفعل : قال : إنه ليس هناك دليل من القرآن والسنة على أن الصحابة قاموا بذلك ، وهو يستخدم هذه الآيات لإثبات أن كسب الرزق من القرآن حرام : ( وَإِمْنَةُ الْأَنْذِلُوكَلَّا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يَنْجُوا مِنْ أَنْ يَكُونُوا أَوْلَى كَافِرَيْ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثُمَّا قَلِيلًا وَإِيَّا يَفَاتِقُونَ ) البقرة/ 41 ، ( اتَّبَعُوا مِنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ) يس/ 21 ، فهل يجوز اكتساب الأموال عن تدريس القرآن والحديث ؟ برجاء تقديم بعض الأدلة .

### الإجابة المفصلة

أولاً :

الأصل في العبادات أن لا يأخذ المسلم أجرًا في مقابل القيام بها ؛ ومن أراد بطاعته الدنيا : فليس له أجر عند الله ، كما قال تعالى : ( مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَتْهَا نُوَفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبَخِّسُونَ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبَطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ) هود/ 15 ، 16 .

ثانياً :

إذا كانت العبادة متعددة النفع ، بحيث ينتفع بها غير القائم بها ، كالرقية بالقرآن أو تعليمه ، أو تعليم الحديث ، فإنه يجوز له أخذ الأجرة عليها عند جمهور العلماء ، خلافاً لمتقدمي الحنفية ، مقابل ما حصل للغير من منفعة ، بالرقية أو التعلم .

وقد جاء في السنة النبوية ما يؤيد قول الجمهور :

فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرُوا بِمَاءٍ فِيهِمْ لَدِيعٌ ، فَعَرَضَ لَهُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَاءِ فَقَالَ : هَلْ فِي كُمْ مِنْ رَاقِ إِنَّ فِي الْمَاءِ رَجُلًا لَدِيعًا ؟ فَأَنْطَلَقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَرَأَ بِقَاتِحةِ الْكِتَابِ عَلَى شَاءٍ [أي : مجموعة من الغنم] ، فَبَرَا ، فَجَاءَ بِالشَّاءِ إِلَى أَصْحَابِهِ ، فَكَرِهُوْ دَلِكَ ، وَقَالُوا : أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا ؟ حَتَّى قَدِمُوا الْمَدِيْنَةَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ ) رواه البخاري ( 5405 ) .

وأخرجه البخاري ( 2156 ) ومسلم ( 2201 ) من حديث أبي سعيد الخدري .

وقد بوب عليه النwoي رحمه الله في شرحه لمسلم بقوله : ”باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار ” .

وقال النووي رحمة الله في شرحة للحديث :

هذا تصريح بجواز أخذ الأجرة على الرقية ، بالفاتحة ، والذِّكر ، وأنها حلال لا كراهة فيها ، وكذا الأجرة على تعليم القرآن ، وهذا مذهب الشافعي ، وأبي داود ، وأبي حمزة ، وأبي ثور ، وأخرين من السلف ، ومن بعدهم .

” شرح النووي ” ( 14 / 188 ) .

وقال علماء اللجنة الدائمة للإفتاء :

” يجوز لك أن تأخذ أجرًا على تعليم القرآن ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً أمره بتعليم إبنته ما معه من القرآن ، وكان ذلك صداقها ، وأخذ الصحابي أجرة على شفاء مريض كافر بسبب رقته إبنته بفاتحة الكتاب ، وقال في ذلك النبي صلى الله عليه وسلم : ( إن أحق ما أخذتم على إبنته أجرًا كتاب الله ) أخرجه البخاري ومسلم ، وإنما المحظوظ : أخذ الأجرة على نفس تلاوة القرآن ، وسؤال الناس بقراءاته ” انتهى .

الشيخ عبد العزيز بن باز ، الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، الشيخ عبد الله بن غديان ، الشيخ عبد الله بن قعود .

” فتاوى اللجنة الدائمة ” ( 15 / 96 ) .

وانظر فتاوى أخرى في جوابي السؤالين ( 20100 ) و ( 95781 ) .

ثالثاً :

أما ما استدل به صاحبك من الآيات : فلا يسلم له ؛ لأن معنى الآيات يختلف عما استدل به من منع أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، والحديث ، وغيرهما من العلوم الشرعية ، ونحن لا ننكر أنه قد قال بعض أهل العلم بالمنع من أخذ الأجرة على تعليم القرآن والعلوم الشرعية استدلاً بهذه الآيات ومثيلاتها ، لكننا لا نسلم لهم بذلك الاستدلال ، وبيان ذلك :

1. أما قوله تعالى : ( وَآمَنُوا بِمَا أُنْزِلَتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرِيهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّاهُ فَانْتَقُونَ ) البقرة/ 41 .  
فإن الثمن هنا هو إرضاء العامة ، وليس أخذ الأجرة على تعليمها .

قال الطاهر بن عاشور رحمة الله :

” قوله : ( لَيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ) البقرة/ 79 : هو قوله : ( وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا ) البقرة/ 41 ، والثمن المقصود هنا هو : إرضاء العامة ، بأن غيروا لهم أحكام الدين على ما يوافق أهواءهم ، أو انتحال العلم لأنفسهم مع أنهم جاهلون ، فوضعوا كتاباً تافهة من القصص ، والمعلومات البسيطة ليتفقهوا بها في المجتمع ؛ لأنهم لما لم تصل عقولهم إلى العلم الصحيح ، وكانوا قد طمعوا في التصدر والرئاسة الكاذبة : لفقو نتفاً سطحية ، وجمعوا موضوعات ، وفراغات لا تثبت على محك العلم الصحيح ، ثم أشاعوها ، ونسبوها إلى

الله، ودينه، وهذه شنشنة الجهلة، المتطلعين إلى الرئاسة عن غير أهلية، ليظهروا في صور العلماء لدى أنظار العامة، ومن لا يميز بين الشحم والورم” انتهى .

”التحرير والتنوير“ ( 1 / 577 ) .

وقال القرطبي رحمه الله :

” وقد اختلف العلماء فيأخذ الأجرة على تعلیم القرآن ، والعلم ؛ لهذه الآية ، وما كان في معناها ، فمنع ذلك الزهري ، وأصحاب الرأي [الأحناف] ، وقالوا : لا يجوز أخذ الأجرة على تعلیم القرآن ؛ لأن تعلیمه واجب من الواجبات التي يحتاج فيها إلى نية التقرب والإخلاص ، فلا يؤخذ عليها أجرة ، كالصلوة ، والصيام ، وقد قال تعالى : ( وَلَا تَشْرُوْا بِآيَاتِي ثُمَّا قَلِيلًا ) . وأجاز أخذ الأجرة على تعلیم القرآن : مالك ، والشافعی ، وأحمد ، وأبو ثور ، وأكثر العلماء ؛ لقوله عليه السلام في حديث ابن عباس حديث الرقیة : ( إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخْذُتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ ) أخرجه البخاري ، وهو نص يرفع الخلاف ، فينبغي أن يعوّل عليه .

وأما ما احتج به المخالف من القياس على الصلاة ، والصيام : ففاسد ؛ لأنه في مقابلة النص ، ثم إن بينهما فرقانًا ، وهو أن الصلاة والصوم عبادات مختصة بالفاعل ، وتعلیم القرآن عبادة متعددة لغير المعلم ، فتتجاوز الأجرة على محاولته النقل ، كتعلیم کتابة القرآن .

وأما الجواب عن الآية : فالمراد بها : بنو إسرائیل ، وشرع من قبلنا هل هو شرع لنا ؟ ، فيه خلاف ، وهو لا يقول به [يعني : أبا حنيفة رحمه الله] .

جواب ثان : وهو أن تكون الآية فيمن تعین عليه التعلیم ، فأبى حتى يأخذ عليه أجرًا ، فاما إذا لم يتعین : فيجوز له أخذ الأجرة ، بدليل السنة في ذلك ، وقد يتعین عليه إلا أنه ليس عنده ما ينفقه على نفسه ، ولا على عياله ، فلا يجب عليه التعلیم ، وله أن يقبل على صنعته ، وحرفته ، ويجب على الإمام أن يعيّن لإقامة الدين إعانته ، وإلا فعل المسلمين ؛ لأن الصديق رضي الله عنه لما ولی الخلافة وعيّن لها : لم يكن عنده ما يقيم به أهله ، فأخذ ثياباً وخرج إلى السوق فقيل له في ذلك ، فقال : ومن أين أنفق على عيالي ؟ فردوه ، وفرضوا له كفایته .

واما الأحادیث [يعني التي تمنع ذلك] : فليس شيء منها يقوم على ساق ، ولا يصح منها شيء عند أهل العلم بالنقل ، - وشرع في نقدها .

وليس في الباب حديث يجب العمل به من جهة النقل ”انتهى باختصار .

”تفسیر القرطبي“ ( 1 / 335 ، 336 ) .

2. وأما قوله تعالى : ( اتبعوا من لا يسألكم أجرًا وهم مهتدون ) يس / 21 ومثيلاتها من الآيات : فقد استدل بها بعض العلماء على المنه من أخذ الأجرة على تعلیم القرآن ، والعلم الشرعي ، وأن هذا هو صفة المرسلين ، وأتباعهم ، والمنازعة في هذا الاستدلال حاصلة لا تُنكر ، وذلك بحمل الآية على من تعین عليه تبليغ الدعوة ، وتعلیم العلم ، دون من لم يتعین عليه ذلك ، كما يمكن حمل الآية وأخواتها

على كراهة أخذ الأجرة على ذلك التعليم لمن كان غير محتاج ، وهو ما ذهب إليه الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله ، فإنه ساق عدداً من الآيات التي تحمل معنى هذه الآية ، ثم قال :

”ويؤخذ من هذه الآيات الكريمة : أن الواجب على أتباع الرسل من العلماء ، وغيرهم : أن يبذلوا ما عندهم من العلم مجاناً ، من غير أخذ عوض على ذلك ، وأنه لا ينبغي أخذ الأجرة على تعليم كتاب الله تعالى ، ولا على تعليم العقائد ، والحلال والحرام ” انتهى .

”أضواء البيان ” ( 179 / 2 ) .

ثم قال :

”الذى يظهر لي - والله تعالى أعلم - : أن الإنسان إذا لم تدعه الحاجة الضرورية : فالأولى له ألا يأخذ عوضاً على تعليم القرآن ، والعقائد ، والحلال والحرام ؛ للأدلة الماضية ، وإن دعته الحاجة : أخذ بقدر الضرورة ، من بيت مال المسلمين ؛ لأن الظاهر أن المأخذ من بيت المال من قبيل الإعانة على القيام بالتعليم ، لا من قبيل الأجرة .

والأولى لمن أغناه الله : أن يتغافل عن أخذ شيء في مقابل التعليم للقرآن ، والعقائد ، والحلال والحرام ” انتهى .

”أضواء البيان ” ( 182 / 2 ) .

وهذا الذي اختاره الشيخ الشنقيطي رحمه الله ، قد اختاره من قبله شيخ الإسلام ابن تيمية :

فقد سئل رحمة الله عن رجل امتنع من تعليم العلم الشرعي إلا بأجرة ، فهل يجوز له ذلك ؟

فأجاب : ”الحمد لله ، أما تعليم القرآن والعلم بغير أجرة فهو أفضل الأعمال وأحبها إلى الله ، وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام ، ليس هذا مما يخفى على أحد ممن نشأ بديار الإسلام ، والصحابة والتبعون وتابعو التابعين وغيرهم من العلماء المشهورين عند الأمة بالقرآن والحديث والفقه إنما كانوا يعلمون بغير أجرة ، ولم يكن فيهم من يعلم بأجرة أصلا .

(إن العلماء ورثة الأنبياء ، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ، وإنما ورثوا العلم ، فمن أخذه فقد أخذ بحظ وافر) والأنبياء صلوات الله عليهم إنما كانوا يعلمون العلم بغير أجرة ، كما قال نوح عليه السلام : (وما أَسْأَلْكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ) وكذلك قال هود وصالح وشعيب ولوط وغيرهم ، وكذلك قال خاتم الرسل : (قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ) وقال : (قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا) .

وتعليم القرآن والحديث والفقه وغير ذلك بغير أجرة لم يتنازع العلماء في أنه عمل صالح ، بل هو من فروض الكفاية ، كما قال النبي في الحديث الصحيح : (بلغوا عنى ولو آية) وقال : (ليبلغ الشاهد الغائب) .

وإنما تنازع العلماء في جواز الاستئجار على تعليم القرآن والحديث والفقه على قولين مشهورين هما روایتان عن أحمد .

إحداهم: وهو مذهب أبي حنيفة وغيره، أنه لا يجوز الاستئجار على ذلك.

والثانية: وهو قول الشافعية أنه يجوز الاستئجار.

وفيها قول ثالث في مذهب أحمد: أنه يجوز مع الحاجة دون الغنى، كما قال تعالى في ولي اليتيم: (وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلَيَسْتَعْفِفُ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ).

ويجوز أن يعطى هؤلاء من مال المسلمين على التعليم، كما يعطى الأئمة والمؤذنون والقضاة، وذلك جائز مع الحاجة.

وهل يجوز الارتزاق مع الغنى؟ على قولين للعلماء ...

ومأخذ العلماء في عدم جواز الاستئجار على هذا النفع: أن هذه الأعمال يختص أن يكون فاعلها من أهل القرب بتعليم القرآن والحديث والفقه والإمامية والأذان لا يجوز أن يفعله كافر، ولا يفعله إلا مسلم بخلاف النفع الذي يفعله المسلم والكافر كالبناء والخياط والنسيج ونحو ذلك، وإذا فعل العمل بالأجرة لم يبق عبادة لله، فإنه يبقى مستحقا بالعوض، معمولاً لأجله، والعمل إذا عمل للعوض لم يبق عبادة كالصناعات التي تعمل بالأجرة، فمن قال: لا يجوز الاستئجار على هذه الأعمال قال: إنه لا يجوز إيقاعها على غير وجه العبادة لله، كما لا يجوز إيقاع الصلاة والصوم والقراءة على غير وجه العبادة لله، والاستئجار يخرجها عن ذلك.

ومن جوز ذلك قال: إنه نفع يصل إلى المستأجر فجاز أخذ الأجرة عليه كسائر المنافع.

ومن فرق بين المحتاج وغيره وهو أقرب قال: المحتاج إذا اكتسب بها أمكنه أن ينوي عملها لله، ويأخذ الأجرة ليستعين بها على العبادة، فإن الكسب على العيال واجب أيضاً، فيؤدي الواجبات بهذا، بخلاف الغني لأنه لا يحتاج إلى الكسب، فلا حاجة تدعوه أن يعملها لغير الله، بل إذا كان الله قد أغناه، وهذا فرض على الكفاية، كان هو مخاطباً به، وإذا لم يقم إلا به كان ذلك واجباً عليه عيناً، والله أعلم" انتهى باختصار.

"مجموع الفتاوى" (30/204).

وعلى هذا، فيمكن القول: إنه ليس هناك دليل من الكتاب والسنّة ينص على تحريم أخذ الأجرة على العبادة متعددة النفع لغير فاعلها، فأما الآيات: فكما رأينا فإنها ليست نصاً في الحكم، وفي الاستدلال بها نزاع، وأما الأحاديث: فهي ضعيفة السند، ويمكن التتحقق من ذلك بالنظر فيما أحلنا عليه من تفسير القرطبي.

مع التنبيه على أن الأفضل لمن أغناه الله تعالى أن يتنزه عن أخذ شيء من متع الدنيا مقابل بذل ما أنعم الله تعالى به عليه من العلم الشرعي.